



النشاط الحزبي في الجامعات الأردنية: ضمانات وآليات لتنفيذ قانون الأحزاب لعام 2022

أمني القضاة | شباط 2023

تم تمويل هذه الورقة بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف/ة ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية.

تمت صياغة هذه الورقة من قبل مؤلفين شباب فرديين تم اختيارهم للمشاركة في برنامج إعلام الشباب جيل 01. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات هيئة أجيال السلام.

مقدمة

نُشر قانون الأحزاب السياسية في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 نيسان 2022 وسمح هذا القانون لأول مرة بممارسة الطلبة للنشاط الحزبي داخل الجامعات، كما نصت المادة (20) الفقرة (أ): "يحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في الحزب ممارسة الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات من دون أي تضييق أو مساس بحقوقهم، على أن يصدر نظام خاص ينظم هذه الأنشطة."¹ وقبل إقراره كقانون، تناولت العديد من فعاليات النقاش والتمحيص مسودة "نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي" - الذي انبثق عنه القانون. وبين رافض ومتخوف، يبقى السؤال هل هناك ضمانات لتنفيذ بنود هذا القانون، لا سيما وأن مهمة تنظيم العمل الطلابي الحزبي قد أوكلت لعمادات شؤون الطلبة التي تعيق العمل الطلابي، بحسب آراء الطلبة.

تركز هذه الورقة على الضمانات والآليات لتفعيل قانون الأحزاب السياسية فيما يخص النشاط السياسي والعمل الحزبي داخل الحرم الجامعي. وتتناول الورقة التساؤلات حول ما إذا كان هذا القانون سيشكل فارقًا في الحياة الطلابية وفي عملية التحديث السياسي ككل، في محاولة للإجابة على تساؤلات الطلبة حول المتوقع من إقرار هذا القانون، ومخاوفهم، والضمانات التي يريدونها، خاصة في ظل غياب مثل هذه التجربة وعدم السماح بها سابقًا، مما يجعل منها ثقافة مغيبة عن مجتمع الطلبة.

ومن بين التحديات الأكثر إلحاحًا في هذا المجال، والتي توجّه لصانعي القرار، هي التي سيواجهها مجلس التعليم العالي في التوصل لنظام توافقي لممارسة الأنشطة الحزبية في الجامعات بعد أن تعرض مشروع النظام لاعتراضات كثيرة من قبل الطلبة والحزبيين، وحتى أعضاء اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي اقترحت قانون الأحزاب لعام 2022. أما التحدي الأبرز فهو عدم وقوع هذا القانون فيما وقعت به تشريعات سابقة من فجوة بين التشريع والتنفيذ أو وقوع تعارض بين مضامين الأنظمة التي ستطبق هذا القانون ومضامين القانون نفسه، وألّا سيكون "مجرد حبر على ورق" كما وصفه أحد الطلبة.²

تأتي أهمية انخراط الشباب الجامعي في الحياة السياسية كونه الوسيلة الأكثر فاعلية وتنظيمًا لأي فعل سياسي، كما لا يمكن قيام أي حراك اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي يفضي للتغيير إلا من خلال إدماج الشباب، وهي الفئة الأكبر في المجتمع الأردني، حيث تشكل نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 12-30 عامًا 35.78% من عدد السكان.³ وتعد الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية أمرًا مهمًا لكافة المهتمين بإرساء مفهوم الديمقراطية في الأردن، بسبب دورها في إعداد المواطن الذي يدرك معنى الديمقراطية ويستوعب مبادئها ويلتزم بأخلاقياتها وممارساتها.⁴ كما

¹ رئاسة الوزراء، "قانون رقم (7) لسنة 2022 (قانون الأحزاب السياسية) المملكة الأردنية الهاشمية"، الجريدة الرسمية، العدد (2930)، 2022. <https://bit.ly/3C1hepF>

² مقابلة عبر الهاتف مع أحد الطلبة المنتمي لكتلة أهل الهمّة بتاريخ 2022/11/1

³ وزارة الشباب، الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025، د. ت. https://moy.gov.jo/sites/default/files/lstrtyjy_0.pdf

⁴ - السليّم بشار، "مستوى الممارسات الديمقراطية والاتجاهات نحو المشاركة السياسية لدى مجالس الطلبة في الجامعات الأردنية". *العلوم التربوية*، المجلد 43، ملحق 4، 2016، 1503.

ستسهم الإدارة الناجحة للعمل السياسي في مؤسسات التعليم العالي إلى زيادة نسبة الثقة في مؤسسات الدولة الأردنية، فوفقًا لبيانات الباروميتر العربي لعام (2018-2019) فإن نسبة ثقة الأردنيين بمؤسسات الدولة لا تتجاوز 38%⁵. ويرى الأُمين العام لحزب العدالة والإصلاح أنه سيسهم في توسيع نطاق العمل "ويمكّن الشباب من المشاركة البارزة في العملية الحزبية عبر المؤسسات التعليمية كنشاط مؤسسي ممتد عبر الزمان وليس جهدًا فرديًا في برج عاجي أو مجتمع مستقل بحد ذاته، ثم إن النشاط الطلابي الحزبي يتغذى على احتضان المجتمع له بفضل نظامه وقيمه التي تؤسس لديمقراطية مؤسسية"⁶.

نطاق المشكلة وتحدياتها

منذ نشر اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مقترحها حول مشروع قانون الأحزاب السياسية والسماح لطلبة مؤسسات التعليم العالي بالعمل الحزبي عام 2021، ركزت الحوارات العامة على تفعيل دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي بين الطلبة. وفي دراسة نشرت حول دور الجامعات الأردنية في تنمية الوعي السياسي، أعطى 90% من الطلبة أولوية لـ "إعادة النظر في السياسات التربوية القائمة من حيث إتاحة حرية انتساب الطلبة إلى الأحزاب، واحترام الحريات الأكاديمية، والتخطيط لاعتماد لبرامج تنمية الوعي السياسي"⁷، وذلك من خلال السماح بالتوعية الحزبية والمناظرات السياسية وعدم التضييق على الطلبة المنتمين للأحزاب السياسية.

وركزت المداولات العامة على الدور الذي يقع على عاتق الأحزاب نفسها، من خلال تقديم برامج مقنعة للشباب وفتح قنوات اتصال معهم وعمل شراكات ما بين الجامعات والأحزاب السياسية لتشجيع الشباب على الانضمام لهم. ويتطلب هذا طرح برامج حقيقية وواقعية من قبل الأحزاب تقنع الشباب بالإصلاح والعمل من أجل المصلحة الجماعية، إلى جانب إشراك هذه الفئة الفعالة في عملية صنع القرار وتبوءهم مناصب قيادية في الأحزاب.⁸ لكن منظور القيادات تجاه الشباب وقدراتهم على تولي مناصب قيادية قد يقف عائقًا أمام تحقيق ذلك؛ فالنسبة لأحد قيادات حزب الرسالة: "الشباب لا يستطيعون تولي مناصب قيادية، فهي مسؤولية، وتحتاج لخبرة طويلة، لكننا نشجعهم وندعمهم في الانتخابات البلدية وغيرها"⁹، وهذا سبب انخفاض نسبة الشباب في هذه المواقع. تبلغ نسبة الشباب في الهيئة العامة لحزب الرسالة 35%، أما حزب العدالة والإصلاح فقد بلغت نسبة الشباب في هيئته العامة 25%. بالمقابل، هناك أحزاب لا توجد لديها إحصائيات لنسب الشباب، وأخرى لم تصرح بها.¹⁰ لذلك، ومع أن جزءًا كبيرًا من نجاح القانون يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي، إلا أن هذا النجاح لا يكتمل إلا بجهود الأحزاب وقدرتها على استقطاب الشباب.

⁵ الكيالي عبد الوهاب، "الثقة في الحكومات في العالم العربي ومخاطر التعميم"، الباروميتر العربي، 2020.

<https://www.arabbarometer.org/ar/2020/06/>

⁶ الجعفري حنين، العمل الحزبي في الجامعات حرية أم تقييد للشباب؟. جريدة الرأي، 2022. <https://alrai.com/article/10743140>

⁷ الشويحات صفاء، دور الجامعات الأردنية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبتها وسبل تطويره، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 34(10)، 2020، 1823.

⁸ الجعفري حنين، الأنشطة الحزبية الطلابية.. خطوة نحو الإصلاح. جريدة الرأي، 2022. <https://alrai.com/article/10755326/>

⁹ أبو رمان، الجبور، الخطيب. على أعتاب التحول دراسة ميدانية تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الأردنية والمسارات المتوقعة (عمان: معهد السياسة والمجتمع، 2022)، ص 109.

¹⁰ المصدر السابق.

ومع إقرار القانون، طُرحت العديد من المواضيع حول آلية تطبيقه، وكيف سيكون النظام الخاص بممارسة الأنشطة الحزبية؟ وهل ستشهد الجامعات انفتاحًا حقيقيًا على الحياة السياسية؟ خاصةً أن العمل الطلابي واجه صعوبات كبيرة قبل أن يُسمح بالعمل الحزبي، فقد تلقى الكثير من الطلبة عقوبات تأديبية، وصلت أحيانًا للفصل من الجامعة نتيجة تنظيمة/ها أو مشاركته/ها في احتجاجات طلابية تطالب بخفض الرسوم أو تنظيم المواصلات أو إقامة نشاطات، وفعاليات أخرى تعتبرها الجامعة مخالفة لأنظمتها وتوقع على الطلبة عقوبات نتيجة لرفضها.¹¹

وقد قسمت دراسة أجريت حول "معوّقات انضمام طلبة جامعة البلقاء التطبيقية للأحزاب السياسية" هذه المعوقات إلى ثلاثة هي: سياسية وتشريعية واجتماعية. وأظهرت الدراسة أن المعوِّق التشريعي هو الأول، وأن "غياب التشريعات لحماية أعضاء الأحزاب من كافة أشكال التغول الرسمي والأمني"¹² هو الأهم. وهو ما يظهر حجم الضغوطات التي تمارس على الطلبة الحزبيين في الجامعات. ومع أن القانون جاء ليسد الثغرة التشريعية إلا أن تقديم ضمانات لحماية الطلبة الحزبيين يبرز الآن كخطوة مهمة لتفعيل القانون.

وللتغلب على السياسات التأديبية المتخذة بحقهم، يتجه الطلبة إما لمواقع التواصل الاجتماعي أو العشائر، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي ترفع من دورهم، بينما تحدّ من ضغط العمادات رغماً عنها لا تنهيه. أشار أحد طلبة الجامعات المنتمي لإحدى الكتل الطلابية عن ضغوطات تمارس ضد الطلبة الحزبيين للانسحاب في حال ترشحهم لمجالس اتحادات الطلبة، فيما يرى أن عمادات شؤون الطلبة كانت عائقًا أمام العمل الطلابي، وتمارس دور الوصي عليهم وتأخذ موافقتها على الأنشطة من الأجهزة الأمنية.¹³

وفي ظل عدم قدرة الأحزاب على الدفاع عن أفرادها في حال وجود أي صدام أو تعرضهم لضغوطات أمنية، يتجه الطلبة إلى العشائر التي مازالت قادرة على الوقوف في وجه السلطات. مثلًا فصل أحد الطلبة الجامعيين من الجامعة بسبب تنظيمه وقفة احتجاجية حزبية داخل الجامعة. "فور صدور قرار فصلي تواصلت مع الحزب الذي أنا عضو فيه، وفشلت إدارته وكل محاولاتها في أن تعيدني إلى مقاعد الدراسة، الأمر الذي اضطرني إلى اللجوء إلى وجهاء في عشيرتي الذين بفضلهم استطعت أن أكمل تعليمي".¹⁴ وعليه، تبدو الأحزاب غير قادرة على فرض نفسها كفاعل سياسي ومظلة قادرة على حماية وتمثيل منتسبيها الطلبة. وهذه قضية لا تتعلق فقط بالأحزاب وإنما أيضًا بالبيئة العامة الناظمة للعمل السياسي والحزبي داخل الجامعات وخارجها، حيث لا تزال الأجهزة الأمنية الطرف الأقوى في السيطرة على العمل الشبابي والحزبي.

وهنا تبرز أهمية دور عمادات شؤون الطلبة، إذ يؤمن الطلبة أن العمل الطلابي متقدم على القوانين

¹¹ انظري وقفة احتجاجية للطلبة في الجامعة الأردنية نتيجة فصل لأعضاء اتحاد الطلبة من الجامعة لمشاركتهم في وقفة احتجاجية، رؤيا الإخبارية، 2022. <https://royanews.tv/news/61265>

¹² نجادات عبدالسلام، "معوّقات انضمام طلبة جامعة البلقاء التطبيقية للأحزاب السياسية: دراسة ميدانية على طلبة كليات الشمال"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 162، الجزء 1، 2015، 362.

¹³ مقابلة عبر الهاتف مع طالب منتمي لكتلة (أهل الهمّة) الإسلامية بتاريخ 2022/11/1

¹⁴ عادة الشيخ. "لماذا يثق الأردنيون بالعشيرة أكثر من الحزب." درج 2023/1/6 <https://daraj.media/102852/>

والأنظمة، وأن على المشرّع اللحاق بالتجربة الطلابية، وأن كل ما يحتاجه الطلبة هو إرادة حقيقية للتغيير تبدأ بتعديل أنظمة تأديب الطلبة في الجامعات ووقف التدخلات الأمنية والتضييق.¹⁵

ومن الملفت أن أحد عمداء شؤون الطلبة في جامعة رسمية، والذي طلب عدم ذكر اسمه، يعتقد أن الرؤية لا زالت غير واضحة لتطبيق قانون الأحزاب، ويرى أن القانون الجديد لا يتطلب فقط تنظيم العمل الحزبي، بل أيضًا يحتاج إلى آليات واستراتيجيات جديدة. علمًا أنه شخصيًا يعارض السماح بالعمل الحزبي لأنه سيدفع نحو تحزبات داخل الجامعة ويحوّلها إلى مسرح مناوشات بين الأحزاب.¹⁶ ولا يختلف هذا الرأي عن غيره بين عمداء الجامعات الرسمية الذين عبّروا عن معارضتهم للنشاط الحزبي الطلابي في اجتماعات غير رسمية مع أعضاء الهيئات التدريسية للأسباب نفسها.

وهو ما يدعو للتساؤل حول أهلية عمداء شؤون الطلبة لتنفيذ بنود القانون، ويعكس واقعية تخوفات الطلبة من تنفيذ القانون ومطالبتهم بضمانات حقوقية وضمانات حول تطبيق القانون.

آليات مقترحة لتطبيق القانون

بحسب المادة 3 الفقرة (أ) من القانون الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 20 تشرين الثاني 2022: "يقق للطلبة ممارسة الأنشطة الحزبية التالية داخل الحرم الجامعي: التوعية والتثقيف الحزبي، التعريف بالعملية الانتخابية، تشجيع المشاركة الطلابية بالعمل العام وبالانتخابات التي تنظمها مؤسسة التعليم العالي لمجالس الطلبة أو الاتحادات أو الجمعيات أو النوادي الطلابية فيها. عقد الندوات والمناظرات السياسية والمشاركة فيها".

سيساهم فتح المجال أمام الجامعات بحسب القانون في رفع الوعي السياسي للطلبة بشكل أساسي وفي تحديث ثقافة المجتمع ورفع كفاءة العملية التربوية التي تقوم بها الجامعات كلاعب أساسي في التنشئة السياسية. كما حظر القانون على المؤسسات التعليمية مساءلة الطلبة بسبب انتماءاتهم الحزبية أو التأثير عليهم، لكن هذه النصوص تحتاج إلى أنظمة عمل طلابي جديدة داخل الجامعات، إلى جانب تهيئة وتدريب الكوادر الجامعية على التعامل مع المرحلة الجديدة. ولذلك، هناك حاجة ملحة لاتخاذ آليات بديلة تكفل للطلبة تنفيذ القانون وألّا يقتصر التغيير على التشريعات وإنما يشمل آليات تطبيقها. تقترح الورقة الآليات التالية:

1- تقديم حصانات قانونية للطلبة الحزبيين داخل الجامعات لحماية حقوقهم الجامعية. ولا تعفي هذه الحصانة الطلبة من المتابعة الجزائية المتعلقة بمخالفات لا تتعلق بالعمل السياسي الحزبي. ويمكن صياغة هذه الحصانات من خلال تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلين من وزارة العدل والتعليم العالي والأحزاب وجهات أمنية وممثلين للطلبة للاتفاق على آلية هذه الحصانات، وأن تضمن هذه الحصانات للطلبة عدم التضييق عليهم وتحقق الضمانة الأساسية للطلبة بوقف التدخلات الأمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إبقاء الطلبة دون حصانات لن يجسر أزمة الثقة تجاه المؤسسات، بل وسيشكل تهديدًا على مبدأ سيادة القانون.

¹⁵ مقابلة عبر الهاتف مع طالب ينتمي لكتلة (التجديد) اليسارية بتاريخ 2022/11/1
¹⁶ مقابلة عبر الهاتف مع أحد عمداء شؤون الطلبة في الجامعات الأردنية بتاريخ 2022/11/7

2- استحداث جهة مستقلة في الجامعة مهمتها إدارة العمل الحزبي الطلابي تجعل من الجامعة قادرة على تقديم عمل أفضل للطلبة، يتم الاتفاق على إنشائها من قبل مجلس التعليم العالي لتكون ضمن خطوات ما قبل سريان نظام "تنظيم الأنشطة الحزبية الطلابية"، تشمل كوادر من الجامعة مؤهلة لإدارة العمل السياسي. تأتي أهمية هذه الخطوة بسبب أزمة الثقة بين الطلبة وعمادات شؤون الطلبة إذ يعتبرها الطلاب واجهة للجهات الأمنية، وفي حديث الطلبة عن تجاربهم، أشاروا إلى أن: "عمادة شؤون الطلبة تحول الطلبة للجان التحقيق، وتوقع بهم عقوبات لتعبيرهم عن آرائهم وانتقادهم لقرارات الجامعة، وقد تغير عميد شؤون الطلبة وألغيت لجان التحقيق، لكن هذا يؤكد لنا أن الموضوع ما يزال مرتبطاً بأشخاص لا بمنظومة، أرى أنها لا توفر بيئة وظروفاً مناسبة للعمل السياسي". وقد أبدى طلبة ونشطاء مخاوفهم من توكيل العمادات مهمة إدارة العمل الحزبي الطلابي، حيث واجهوا من خلال العمل الطلابي الكثير من الصعوبات، مشيرين إلى تشكيكهم بمستوى التغيير الذي سيحدث على "العمل السياسي الطلابي، جراء تدخل عمادات شؤون الطلبة في الأنشطة، وإفراغها من مضمونها بتعديلات ومحددات تضعها هي".¹⁷

3- تنظيم عمل مشترك بين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة التعليم العالي يستهدف رؤساء الجامعات الأردنية وعمداء شؤون الطلبة لنشر الوعي بضرورة نشر ثقافة الأحزاب والمشاركة السياسية ليدركوا أهمية النشاط الحزبي في الجامعات، حيث يعتمد جزء كبير من نجاح هذه التجربة عليهم مباشرةً. وتعديل أنظمة ممارسة العمل الطلابي وأنظمة التأديب بما يتناسب مع قانون الأحزاب السياسية حيث تعاقب أنظمة التأديب على ممارسة العمل السياسي في الجامعات، وتعديل أنظمة انتخاب اتحادات الطلبة وإعطاء صلاحيات لهذه الاتحادات بما يحقق طموحات الطلبة ويرفع مستوى المشاركة في الانتخابات الطلابية حيث تحتاج المرحلة لإعداد استراتيجيات جديدة للتعامل معها لتحقيق التغيير المطلوب وتشعر الطلبة بجدية الخطوات في تطبيق القانون.

التوصيات

1. منح الطلبة حصانات قانونية تحميهم من الضغوطات الأمنية وتحفظ استقلالية الجامعات من أي تدخلات قد تمارس عليها.
2. تدريب الكوادر الجامعية المسؤولة عن إدارة العمل الحزبي الطلابي على التعامل مع القوانين والأنظمة الجديدة. وإشراك أساتذة العلوم السياسية وأساتذة القانون بمشاركة الطلبة في صياغة أنظمة عمل طلابي جديدة وأنظمة انتخاب لمجالس الطلبة.
3. التعاون بين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة التعليم العالي للعمل مع عمداء شؤون الطلبة حول أهمية العمل الطلابي للعملية الديمقراطية في الأردن.
4. تعديل أنظمة ممارسة العمل الطلابي وأنظمة التأديب بما يتناسب مع قانون الأحزاب السياسية.

¹⁷ النعيمات تيسير، "الجامعات والسياسة: جدل حول أهمية تغيير النظرة للعمل الطلابي"، جريدة الغد، 2022 <http://bit.ly/3XbEnxQ>.

5. إخضاع نظام ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية بعد إقراره وتطبيقه لمدة عامين للمراجعة وقياس أثره وتعديله بناءً على ذلك، خصوصًا فيما يتعلق بإدارة العمادات للنشاط الحزبي، وكذلك أنظمة العمل الطلابي وأنظمة الانتخاب لمجالس الطلبة ومدى تأثيرها في مستوى المشاركة في العمل الطلابي وتأثيرها في نسبة مشاركة الشباب في الأحزاب بشكل عام.



يتم تنفيذ برنامج جيل 01 من قبل هيئة أجيال السلام بدعم
من السفارة الأمريكية في الأردن.